

المفردة يجب أن يكون سابقا على فهم المراد بالالفاظ فلواستفيد تصور هاتين الالفاظ
 لزم الدور وهذا أمر محسوس فان المتكلم بالنظ المفرد ان لم يستمع معناه حتى يدركه
 بحسه أو ينظره ولا لا يتصور ادراكه له بقول مؤلف من جنس وفصل ه
 السابع ان الحد هو الفصل والتميز بين المحدود وغيره يفيد ما تقيد به الأسماء من
 التميز والفصل بين المسمى وبين غيره فهذا الاسباب فيها تقيد التميز فاما تقيد
 حقيقة فلا لكنها قد تفصل ما دل عليه الاسم بالاجمال وليس ذلك من ادراك الحقيقة
 في شيء والشرط في ذلك ان تكون الصفات ذاتية بل هو بمنزلة التقسيم والتحديد لكل
 كالتقسيم لبطيخاته ويظهر ذلك بالوجه الثامن وهو ان الحسن الباطن والظاهر يفيد
 تصور الحقيقة تصور اطلاقا ما عرّفها وخصوصا فهو من حكم العقل فان القلب يقبل
 معنى من هذه المعين ومعنى مماثلة من هذا المعين فيصير في القلب معنى عاما مشتركا
 وذلك هو عقلة أي عقلة للعنان الكلية فاذا عقل معنى الحيوان الذي يكون في هذا الحيوان
 وهذا الحيوان ومعنى الناطق الذي يكون في هذا الانسان وهذا الانسان وهو مختص
 عقل ان نوع الانسان معنى يكون نظيره في هذا الحيوان ومعنى ليس لنظيره في الحيوان فالأول
 هو الذي يقال له الجنس وهذا الذي يقال له الفصل وهما موجودان في النوع فبما احق
 وكثيرا يستفاد هذا اللفظ ما لم يكن يعرفه بعقله من ان هذا المعنى عام للانسان وغيره
 من الحيوان يعني ان ما في هذا نظيره في هذا الذي ليس في الأعيان الخارجية عموم وهذا
 المعنى يختص بالانسان فلا فرق بين قولك الانسان حيوان ناطق والانسان هو الحيوان
 الناطق الا من جهة الاحاطة والخص في الثاني لامن جهة تصور حقيقته باللفظ
 والاحاطة والخص وهو التميز للحاصل بمجرد الاسم وهو قولك انسان ويشترط في هذا الاسم
 اذا فهمه ما اقدمه التميز ما فاده الحيوان الناطق في سلامته عن المطاعن وامتنع
 ان فيه معنى عاما ومعنى خاصا فليس هذا من خصائص الحد كالتقدم والذي يختص
 بالحد ليس الا مجرد التميز للحاصل بالاسماء وهذا بين لمن تأمله واما ادراك صفات

لغير شيئا

أي الطائفة المختصة بالانسان ويطلق

بعضها مشترك وبعضها مختص فلا يرب ان هنا قد لا يتفطن له بمجرد الاسم لكن هنا
 يتفطن له بالحد ويغير الحد فليس في الحد الا ما يوجد في الالمامة أرى الصفات التي تدرك
 المسمى وهذه ان نوعا معروفا ان الأول معنى الالمامة المفردة والثاني معرفة الجمل الحقيقة
 الاسمية والفعلية التي يخبر بها عن الأشياء ويعوصف بها الأشياء وكلاهما يرت
 النوعين لا ينتميان إلى الحد المتكلف فثبت ان الحد ليس فيه فائدة الا وهي موجودة في
 الاسماء والكلام بلا تكلف فستقت فائدة خصوص الحد ه الوجه التاسع ان العلم
 بوجود صفات مشتركة ومختصة حق لكن التميز بين تلك الصفات يجعل بعضها
 ذاتيا تقوم منه حقيقة المحدود وبعضها الاثر الحقيقة المحدود وتوزيع باطل بل
 جميع الصفات الملازمة للحد ودرجة وعكسا هي جنس واحد فلا فرق بين الفصل
 والخاصة ولا بين الجنس والعرض العام وذلك ان الحقيقة المركبة من تلك الصفات
 اما ان يعني بها الخارجية واللاهية أو شيء ثالث فان عنى بها الخارجية فالنوع والتوزيع
 في الانسان حقيقتان لا يمتدان بخصيصان به وان عنى الحقيقة التي في الذهن فالذهن
 يعمل اختصاصها بين الصفات به دون غيره وان قيل بل إحدى الصفات
 يتوقف عقل الحقيقة عليها فلا يعمل الانسان في الذهن حتى يفهم النطق واما الفهم
 فهو تابع لفهم الانسان وهذا معنى قولهم الذان ما لا يتصور فهم الحقيقة دون
 فهمه واما توقف الحقيقة في الذهن والخارج عليها قيل ادراك الذهن أمر نسبي
 اضافي فان كون الذهن لا يفهمه الا بعد هذا الا بعد هذا المرئى بنفس ادراك الذهن
 ليس هو شيئا ثابتا للموصوف في نفسه فلا بد ان يكون الفرق بين الذاتي والعرضي
 بوصف ثابت في نفس الامر سواء حصل الادراك له أو لم يحصل ان كان احدهما
 جزء الحقيقة دون الآخر ولا فائدة الوجه العاشر ان يقال كون الذهن لا يعمل
 هذا الاجد هذا ان كان اشارة الى اذهان معينة التي تصور هذه الاشياء الخارجية
 لانهم هم وضعوا هكذا فيكون التقدير ان ما قدمناه في اذهاننا على حقيقته فهو بالذات

لا شأن للطرف ان التعقل فصل النوع الرئيس
 والعقل أو اشياء بالانسان على حدة
 جنس القريب والنفس والتركيب بالاشياء
 كقولهم علم والغيره ه

الذي يرب
 من صفات